الأمم المتحدة

E/CN.6/2004/NGO/5

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
14 January 2004
Arabic
Original: English

لجنة وضع المرأة

الدورة الثامنة والأربعون

١-١٢ آذار/مارس ٢٠٠٤

البند ٣ (ج) '١' من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة ودورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنونة "المرأة عام ٢٠٠٠: المساواة بين الجنسين والتنمية والسلام في القرن الحادي والعشرين": تنفيذ الأهداف الاستراتيجية والإجراءات الواجب اتخاذها في مجالات الاهتمام الحاسمة: دور الرجال والصبيان في تحقيق المساواة بين الجنسين

بيان مقدم من المجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، ومنظمة زونتا الدولية، وهي منظمات غير حكومية ذات مركز استشاري عام لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ والاتحاد الدولي للجامعيات؛ وهو منظمة غير حكومية ذات مركز استشاري خاص لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي

تلقى الأمين العام البيان التالي الذي يجري تعميمه وفقا للفقرتين ٣٦ و ٣٧ من قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٦/٣١ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٦.

* * *

* E/CN.6/2004/1.

090204 090204 04-20946 (A)

تتبنى المنظمات الخمس الأعضاء في مشروع المنظمات الشقيقة الخمسة وهي الاتحاد الدولي لسيدات الأعمال والمشتغلات بالمهن الحرة، والمجلس الدولي للمرأة، والاتحاد الدولي للجامعيات، والرابطة الدولية لأخوات المحبة، ومنظمة زونتا الدولية – وكلها منظمات ذات مركز استشاري لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي – الهدفين العامين المتمثلين في تعزيز حقوق الإنسان للمرأة في جميع أنحاء العالم والعمل على تحسين وضع المرأة من النواحي القانونية والسياسية والاقتصادية والتعليمية والصحية والمهنية.

ولا تزال المرأة في كافة أرجاء العالم تكافح بعد مضي أزيد من ٥٥ عاما على اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من أجل تحقيق المساواة في الحقوق وكفالة الكرامة لجميع بني البشر على النحو المكرس في المادة ١ من الإعلان.

وقد احتفلنا للتو بالذكرى السنوية العاشرة للمؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا حيث احتلت حقوق الإنسان للمرأة مكانة مركزية في جدول الأعمال العالمي، لكن الإرادة السياسية اللازمة للوفاء بالالتزامات المقطوعة لا تزال تتعثر في العديد من مناطق العالم. ولا تزال مشكلة اللامساواة بين الجنسين تؤثر تأثيرا عميقا في حياة النساء والأطفال والأسر والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ويضطلع الرجل بدور رئيسي في تحقيق المساواة بين الجنسين لأنه يمارس، في معظم المجتمعات، هيمنته في جميع مناحي الحياة. ولا يمكن للمرأة أن تشارك مشاركة كاملة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات التي تتخذ في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية إلا من خلال شراكة تقوم على تقاسم المسؤوليات والسلطة وتزيل جميع العقبات التي تحول دون مشاركة المرأة مشاركة فعالة في جميع مناحي الحياة العامة والخاصة.

ومن الأمور الهامة التي يقتضيها انخراط الرجال والصبيان في تعزيز المساواة بين الجنسين، ضرورة التزام الرجال بالتصدي للأدوار المحددة اجتماعيا لكل من الجنسين داخل الأسرة والمجتمع المحلي. وما دام الأطفال يتعلمون أول ما يتعلمون من الملاحظة، فمن الهام أن يتقاسم الرجال والنساء المسؤوليات واتخاذ القرارات وأن تشترك الفتيات والصبيان على قدم المساواة في الأعباء الأسرية، وأن يراعى قدر كل فرد كبيرا كان أم صغيرا وتؤخذ تطلعاته في الاعتبار. وينبغي لقادة المجتمعات المحلية، وهم رجال في المقام الأول، أن يؤيدوا بقوة المساواة داخل الأسرة ويشجعوا مشاركة المرأة في صنع القرارات المجتمعية ويمنعوا بقوة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة. وعلى الرجال أن يجهروا بمعارضتهم للممارسات الضارة من قبيل الإجهاض بناء على نوع الجنس، وختان الإناث، والجرائم التي تسمى بجرائم الشرف، فضلا

عن جميع أشكال العنف التي تمارس ضد المرأة والفتاة داخل المترل إلى أن يتم التخلي عن هذه الانتهاكات المخلة بحقوق المرأة.

ولئن كان التعليم أداة فعالة لتحقيق المساواة بين الجنسين فإن توفير التعليم الأساسي للجميع هو ثاني هدف من الأهداف الإنمائية للألفية. ويتعين على الرجال في مختلف الميادين الحكومية والمجتمعية والأسرية القيام بدور طليعي من أجل جعل تعليم الفتيات في صدارة الأولويات. وإذا كان التلاميذ لا يزالون يعتمدون على التعليم لبناء أدوارهم المجتمعية، فإن على المدرسين، والمناهج الدراسية، والثقافة الاجتماعية المحيطة بالصفوف الدراسية إرساء دعائم عدم التمييز والمساواة بين الجنسين وتعزيزها.

وينبغي توعية الشبان بضرورة احترام حق النساء في تقرير مصيرهن، وتقاسم المسؤولية معهن في المسائل المتعلقة بالأبوة والسلوك الجنسي والإنجابي. ويجب توجيه جهود خاصة لتحسين سلوك الرجال والصبيان من أجل الحد من انتشار وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وينبغي لجميع القادة، في جميع المستويات، فضلا عن الآباء والمربين، تشجيع نماذج إيجابية يحتذي بها الذكور وتساعد الصبية على أن يصبحوا راشدين واعين بالمنظور الجنساني. فكلما قل التصلب وخفت حدة القوالب النمطية التي تصب فيها أدوار الرجال كلما أدى ذلك إلى تغييرات اجتماعية وثقافية واسعة في اتجاه تحقيق المساواة بين الجنسين وإتاحة خيارات أمام الرجال والصبيان والتأثير على الأرجح إيجابا في حالتهم النفسية.

ويجب على الرجال والصبيان، الذين هم وراء نشوء الطلب على صناعة الجنس العالمية، أن يهبوا للتصدي لكارثة حقوق الإنسان التي تتمثل في استغلال النساء والفتيات جنسيا من خلال الزج بهن في البغاء والاتجار بهن لأغراض الجنس وإقحامهن في صناعة جلب العرائس عبر الإنترنت، واستغلالهن في إنتاج المواد الإباحية والسياحة لأغراض الجنس. ويجب على الحكومات وعلى جميع عناصر المجتمع أن تحارب بقوة الجريمة المنظمة والفساد الحكومي والسياسات الاقتصادية التي تؤيد هذه الانتهاكات لحقوق المرأة والفتاة.

وعلى الرجال الذين يعتبرون وسطاء رئيسيين في المفاوضات وفي أعمال التعمير التي تلي انتهاء الصراعات أن يكفلوا مشاركة المرأة على قدم المساواة مع الرجل في جميع جوانب عمليات السلام حتى تحظى المساواة بين الجنسين بأهمية محورية لدى وضع الهياكل التشريعية والقضائية والسياسية والانتخابية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على بناء سلام دائم.

وما دام الرجال يهيمنون على هياكل وضع السياسات الصناعية، فإن عليهم أن يضطلعوا بدور ريادي في تغيير توزيع العمل القائم على نوع الجنس من أجل إنشاء هياكل

اقتصادية جديدة يتمتع فيها الرجال والنساء بالمساواة في المعاملة والأجر والسلطة. ويقتضي تشجيع الرجال على القيام بدور فعال في النهوض بمسؤوليات الأسرة وأعباء الأسرة المعيشية صياغة وترويج وتنفيذ عدد من التدابير منها رعاية الأطفال والمعالين، ومنح إجازة الوالدين، وتوفير ساعات العمل المرنة للرجال والنساء. وعلاوة على ذلك، لا يجب التسامح بأي شكل مع استغلال العاملات والتحرش بهن.

وما دام الرجال لا يستطيعون وحدهم تغيير المواقف والسلوكات المترسخة، فإن المسؤولية الرئيسية عن وضع السياسات والبرامج الهادفة إلى حماية حقوق المرأة باعتبارها حقوق إنسان وتعزيزها والنهوض بمجتمع يتساوى فيه الرجال والنساء تقع على عاتق الحكومات. وينبغي لها، علاوة على ذلك، أن تضع نصب عينيها، في إطار عملياتها التنظيمية، القضاء على التسلسل الهرمي في المراتب الراسخ بين الجنسين وتعزيز التوازن بينهما في عمليات وهيئات وضع السياسات، فضلا عن تجسيد التزام الكبار بالمساواة بين الجنسين كاستراتيجيات للنهوض بهذه المساواة. وينبغي جمع البيانات الإحصائية الموزعة حسب العمر ونوع الجنس وتحليلها واستخدامها في صياغة سياسات تهدف إلى معالجة القضايا الملحة المتعلقة بانعدام المساواة بين الجنسين.

ومن الضروري ألا يكون الرجال في خلفية المنتديات والمؤتمرات النسائية التي تناقش سياسة المساواة بين الجنسين. بل على النقيض من ذلك، ينبغي تشجيعهم على حضور هذه الاجتماعات والإعراب عن أفكار الرجال وشواغلهم ومشاكلهم ومصالحهم وتطلعاتهم، فهم يشكلون طرفا لا بد منه للمضي قدما نحو تحقيق المساواة بين الجنسين.

وللرجال والصبيان، باعتبارهم آباء وأبناء وإخوان وأقرباء وأصدقاء، مصلحة أكيدة في تحسين مستوى تعليم النساء وتحسين صحتهن ووضع نظام للمساواة بين الجنسين لا يحد من حياة المرأة والفتاة ولا يضر بها. وينبغي أن تبين بوضوح المصالح الجماعية للرجال والنساء وأن تنشر على نحو يلائم كل بلد وكل سياق من أجل بناء عالم أفضل وأكثر عدلا.